الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاق التعاون المالي

بعنوان سنة 2012 بين حكومة الجمهورية التونسية

وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية

(24 / 2015)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 10 / 04 / 2015

الوثائق المرفقة بالمشروع:

*** وثيقة شرح الأسباب،**

*** اتفاق التعاون المالي.**

تاريخ انتهاء الأشغال: 03 / 07 / 2015

رئيس اللجنة: منجي الرحوي

نائب الرئيس: محسن حسن

مقررة اللجنة : ألفة السكري الشريف

المقرر المساعد: الهادي بن ابراهم

المقرر المساعد: حسام بونني

نظـر اللجنـة

لجنة المالية والتخطيط والتنمية
تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 17 أفريل 2015
جلسة اللجنة : 11 جوان 2015 **القرار :** الموافقة بأغلبية الحاضرين + احتفاظ عضو **تاريخ إنهاء الأشغال:** 03 جويلية 2015 **رئيس اللجنة:** المنجي الرحوي **المقرر المساعد:** الهادي بن ابراهم

أوّلا . تقديم المشروع:

في إطار توطيد علاقات الصداقة القائمة بين الجمهورية التونسية وجمهورية ألمانيا الاتحادية، وسعيا إلى المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في تونس، أبرمت حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية بتاريخ 19 جانفي 2015 بتونس اتفاقا للتعاون المالي لسنة 2012.

ويتوج هذا الاتفاق المفاوضات الحكومية التي جرت بين الجانبين في إطار اجتماع الدورة الثامنة للجنة التفكير والمتابعة حول التعاون المالي والتقني التي انعقدت يومي 20 و 21 نوفمبر 2012 بتونس.

وتُمكّن حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية بمقتضى اتفاق التعاون المالي حكومة الجمهورية التونسية أو أي منتفع آخر يتم اختياره بصفة مشتركة من قبل الحكومتين، من الحصول من مؤسسة القروض من أجل إعادة الإعمار (KFW) على قروض ومساهمات مالية ذات قيمة جملية تقدّر بـ 86,9 مليون أورو.

وينص هذا الاتفاق على إنجاز المشاريع التالية:

- التصرف المندمج في الموارد المائية في إطار تنمية المناطق الريفية . برنامج المياه (GIRE) (قروض تفاضلية بقيمة 58 مليون أورو ومساهمات مالية بقيمة 2 مليون أورو)،
- برنامج النجاعة الطاقية I (قروض تفاضلية بقيمة 15 مليون أورو ومساهمات مالية بقيمة 1,5 مليون أورو)،
- صندوق إزالة التلوث الصناعي (FODEP IV) (مساهمات مالية بقيمة 1 مليون أورو)،
- برنامج المصبات المراقبة III . تدابير مرافقة للتوافق الاجتماعي (مساهمات مالية بقيمة 1,5 مليون أورو)،
- برنامج حماية الشريط الساحلي (مساهمات مالية بقيمة 7,9 مليون أورو).

يتم ضبط الإجراءات المتبعة لاستعمال ومنح المبالغ المذكورة في عقود يقع إبرامها بين مؤسسة القروض من أجل إعادة الإعمار (KFW) والمنتفعين من القروض والمساهمات المالية وتخضع هذه العقود إلى التشريع الجاري به العمل في جمهورية ألمانيا الاتحادية. ولا تتطلب هذه العقود إجراءات مصادقة للدخول حيز التنفيذ حيث يعتبر هذا الاتفاق اتفاقا إطاريا لكل المشاريع الوارد ذكرها أعلاه مما سيمكن من التخفيف من الإجراءات الضرورية للانطلاق في تنفيذ مشاريع التعاون المالي بين البلدين ويسرع في نسقها ويقلص من مدة إنجازها.

تعفي حكومة الجمهورية التونسية مؤسسة القروض من أجل إعادة الإعمار (KFW) من كل الضرائب والأداءات بالجمهورية التونسية في إطار إبرام وتنفيذ العقود المشار إليها في هذا الاتفاق.

ثانيا . أعمال اللجنة:

تدارست لجنة المالية والتخطيط والتنمية مشروع هذا القانون في جلستها المنعقدة بتاريخ 11 جوان 2015، وذلك على ضوء ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب ونص الاتفاق المالي.

ودار نقاش، ثمّن خلاله النواب برامج التعاون المالي مع جمهورية ألمانيا الاتحادية باعتبار أن التمويل يُمنح دون اشتراط التزوّد من السوق الألمانية وبشروط تفاضلية ملائمة لطبيعة المشاريع المموّلة التي تتميز بانعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية عالية القيمة بالرغم من مردوديتها التجارية المحدودة. كما أنّ نسبة الفائدة تُقدّر بـ 0.75 % وفترة السداد تصل إلى 40 سنة منها 10 سنوات إمهال.

كما لاحظ النواب أن ألمانيا تعتبر شريكا هاما لتونس باعتبارها من أول البلدان بعد ثورة 17 ديسمبر . 14 جانفي 2011 التي حوّلت جزء من ديون تونس تقدّر بـ 30 مليون أورو إلى استثمارات، إذ توفّق البلدان في إرساء وتطوير علاقة تعاون وشراكة متميزة في مختلف المجالات الاقتصادية من خلال تخصيص جزء من القروض لتمويل مشاريع تنموية إستراتيجية مثل الفلاحة والمحافظة على البيئة.

وفي معرض تدخلاتهم استوضح النواب حول مدى التقدم في إنجاز المشاريع المبرمجة في إطار التعاون المالي خلال السنوات السابقة فضلا عن كيفية استعمال هذه القروض وطلبوا مدهم بمعطيات ووثائق في الغرض.

واستفسر نائب عن مدى استعمال آليات التمويل المعتمدة قصد تحديد آلية التمويل الأنجع والملائمة لإمكانياتنا الوطنية، كما تساءل عن أسباب عدم استعمال آلية التمويل الجديدة (القرض الداعم) والتي تتميز بحرية في اختيار القطاعات التي يمكن تمويلها وعدم التقيد بالقطاعين التقليديين (البيئة والمياه) فضلا عن السرعة والمرونة في إبرام وتنفيذ العقود.

ثالثا . توصيات اللجنة:

توصي اللجنة بمدّها بـ:

- معطيات وبيانات حول المشاريع المبرمجة في إطار التعاون المالي لسنة 2012 والتاريخ المبرمج للانطلاق في إنجازها،
- مدى التقدّم في إنجاز المشاريع المبرمجة في إطار آلية التعاون المالي بين تونس وألمانيا خلال السنوات السابقة،
- لمحة عن المشاريع المنجزة في إطار هذه الآلية منذ انطلاق التعاون المالي التونسي الألماني.

رابعا . قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية الحاضرين.

رئيس اللجنة	**المقرر المساعد**
المنجي الرحوي	الهادي بن ابراهم